قابيل: انخفاض الواردات المصرية بقيمة 2.8 مليار دولار وارتفاع الصادرات بنسبة 4%

الخبـــــــــر

أخبار مصر- http://www.egynews.net/

أعلن المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية غير البترولية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال شهر مارس من العام الجاري حيث سجلت مليار و891 مليون دولار مقابل مليار و818 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي 2015 بزيادة نسبتها 4%. في الوقت نفسه شهدت الواردات المصرية من الخارج انخفاضا ملحوظا بلغت نسبته 27% حيث سجلت 7 مليارات و568 مليون دولار خلال شهري يناير وفبراير 2016 مقابل 10مليارات و397 مليون دولار خلال نفس الشهرين من العام الماضي 2015.

وقال الوزير إن التطور الإيجابي الذي شهدته التجارة الخارجية المصرية تصديرا واستيرادا خلال الشهور الأولى من هذا العام جاء نتيجة للجهود التي بذلتها وزارة التجارة والصناعة والإجراءات التي اتخذتها لاستعادة نسب التحسن وتحقيق المستهدف من خطة تنمية الصادرات المصرية وتحقيق انتعاشة لكافة القطاعات التصديرية، حيث تم إعادة العمل بالبرنامج السابق للمساندة التصديرية وسداد جزء كبير من متأخرات صندوق تنمية الصادرات لمختلف القطاعات التصديرية هذا فضلا عن الإجراءات الخاصة بترشيد الواردات والتي ساهمت في التقليل من استنزاف العملات الصعبة، مشيدا بدور البنك المركزي في إتاحة التدفقات النقدية والاعتمادات البنكية اللازمة لتوفير مستلزمات الإنتاج لقطاع الصناعة.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير الذي تلقاه المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة والصادر عن مستودع بيانات التجارة الخارجية حول مؤشرات التجارة الخارجية المصرية إلى أن القطاعات التصديرية شهدت تحسنا ملحوظا خلال شهر مارس 2016، منها الحاصلات الزراعية حيث بلغت قيمة صادرات هذا القطاع 280 مليون دولار مقابل 256 مليون دولار خلال نفس الشهر من عام 2015 بزيادة نسبتها 9%، وصادرات المواد الكيماوية والأسمدة بلغت 289 مليون دولار مقابل 259 مليون دولار خلال نفس الشهر من عام 2015 بزيادة نسبتها 12%. وقطاع الكتب والمصنفات ارتفع من 2 إلى 3 ملايين دولار بنسبة 46%، كما حققت صادرات مواد البناء قفزه كبيرة في حجم الصادرات حيث بلغت 406 ملايين دولار مقابل 307 ملايين دولار خلال مارس 2015 بزيادة نسبتها 34%.

وحول الآثار الإيجابية للإجراءات والسياسات التي تبنتها الوزارة لترشيد الواردات والحد من استنزاف العملات الصعبة، قال الوزير إن الواردات المصرية شهدت انخفاضا ملحوظا خلال شهري يناير وفبراير2016 مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، حيث انخفضت واردات الحاصلات الزراعية إلى 324 مليون دولار مقابل 529 مليون دولار خلال نفس الشهرين من عام 2015 بانخفاض نسبته 9%، والملابس الجاهزة انخفضت وارداتنا من 94 مليون دولار إلى 64 مليون دولار بانخفاض نسبته 32%، والأدوية والمنتجات الطبية انخفضت إلى 159 مليون دولار مقابل 222 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2015 بانخفاض نسبته 28%، كما انخفضت قيمة واردات المنتجات الكيماوية والأسمدة إلى 489 مليون دولار مقابل 653 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2015 بنسبة 25%.

كما انخفضت وارداتنا من الصناعات الغذائية والغزل والنسيج بنسبة 24% لكل منهما والمفروشات والملابس الجاهزة 32% لكل منهما و27% انخفاض في قيمة الواردات من مواد البناء و18% انخفاض في قيمة الواردات من الصناعات اليدوية والكتب والمصنفات. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قيمة الواردات من الصناعات الهندسية بنسبة 8% بينما استقر قطاع الأثاث عند نفس القيمة من العام الماضي.

وحول أهم الأسواق التي وجهت إليها الصادرات المصرية خلال شهر مارس 2016، بلغت صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي خلال شهر مارس من العام الحالي (2016) 1.3 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وبلغ إجمالي قيمة صادراتنا إلى الدول العربية 2 مليار و108 ملايين دولار مقابل 2 مليار و76 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي، والولايات المتحدة 272 مليون دولار مقابل 316 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي، أما الدول الإفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة الصادرات إليها 274 مليون دولار مقابل 276 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي 2015.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي المقابل انخفضت وارداتنا من الدول العربية إلى 446 مليون دولار مقابل مليار دولار خلال شهري يناير وفبراير من العام الماضي بنسبة انخفاض 55%، كما انخفضت وارداتنا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى 462 مليون دولار مقابل 932 مليون دولار بانخفاض نسبته 50.4% عن نفس الفترة من العام الماضي، وانخفضت وارداتنا من الدول الإفريقية من 98 مليون دولار إلى 86 مليون دولار بنسبة 12% عن نفس الفترة من العام الماضي، أما الاتحاد الأوروبي فقد زادت وارداتنا بنسبة طفيفة حيث بلغت خلال شهري يناير وفبراير من العام الجاري 3 مليار و564 مليون دولار مقابل 3 مليارات و426 مليون دولار بزيادة نسبتها 4%. وعلى مستوى الدول، أشار التقرير إلى أن السعودية وتركيا والولايات المتحدة وإيطاليا وليبيا هي أهم الأسواق التي استوعبت الصادرات المصرية خلال شهر مارس 2016.

الرأي

* لا يمكن تقييم منظومة الصادرات والواردات المصرية بناء على بيانات شهرين فقط، خاصة وأن ذلك لا يعكس تحولا حقيقيا في الأداء. لهذا يجب النظر بشمولية للوضع الحالي لتلك المنظومة في ظل ضرورة وجود خطة متكاملة لتنمية الصادرات تتماشى مع خطوات تحجيم الواردات التي أنتجتها الدولة مؤخرا.

* تراجع عجز الميزان التجاري لم يرتبط بنمو في حجم الصادرات السلعية حتى الآن على الرغم من أن تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي وانخفاض الموارد الدولارية والإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة لدعم وتنمية الصادرات كان من المفترض أن تتيح فرصا أكبر لعمليات تصديرية إلا أن عدم وضوح الرؤية الشاملة لتنمية الصادرات والمشكلات التي لازالت تواجة تنمية عملية التصدير عموما تؤثر على درجة الاستفادة من هذه الخطوات.

* تراجع الواردات يأتي مرتبطا بصورة أساسية بالإجراءات التقييدية التي اتخذتها الحكومة والجهاز المصرفي للحد من نمو الواردات والذي لم يكن غرضا في حد ذاته ولكنه كان عنصرا ضروريا لتحفيز الصناعة المحلية والحد من استنزاف الموارد الدولارية، لهذا فإنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كُلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، وذلك في ظل افتراض ضمني بوجود تأثير إيجابي للتغيرات الأخيرة لسعر الصرف على تنافسية الصادرات المصرية، إلا أن الأثر النهائي للتغيرات في سعر الصرف يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والواردات المصرية وكذلك درجة اعتماد الصناعات المختلفة على مدخلات إنتاج مستوردة.

* إن تنشيط الصادرات بصورة فعلية يجب أن يتم من خلال صورة متكاملة لمنظومة التصدير تبدأ من تحديد المستهدفات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة بصورة متكاملة، وأن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية يمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى وضع برنامج يحمل شعار "التصدير أولا" يشمل منظومة متكاملة لدعم الصادرات تساهم فعليا في تنشيط التصدير وتشمل مراجعة جادة وفعالة لبرنامج دعم الصادرات المطبق حاليا، بالإضافة إلى معالجة المشكلات الموجودة في عمليات الرد الضريبي إلى جانب تحسين المواصفات القياسية المصرية في أسواق الصادرات مع السعي لزيادة الصادرات من الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية التي تقوم مصر بالتركيز علي تصديرها خلال الفترة الماضية.

* نظرا لأن برنامج رد أعباء الصادرات هو في الأصل تعويض عن مشاكل بيئة الأعمال في مصر والتي تجعل الصادرات المصرية غير قادرة على المنافسة في الخارج، فإن الإجراءات المتكاملة لتنشيط الصادرات يجب أن تتضمن أيضا العمل على الإسراع بتحسين بيئة الأعمال في مصر، بالإضافة إلى معالجة المشاكل المرتبطة بالإنتاج في القطاعات الإنتاجية المختلفة، هذا بالإضافة إلى مختلف إجراءات تيسير التجارة، والتي من بينها تسهيل إجراءات الإفراج وإقامة مراكز لوجستية لاسيما في الدول الإفريقية، هذا فضلا عن أهمية توسيع قاعدة المصدرين من خلال تشجيع صغار المصدرين، وكذلك تشجيع المصدرين غير المباشرين من خلال تشجيع الروابط بين كبار المصدرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يجب إعادة النظر في المنظومة الخاصة بدعم المعارض وعدم حصرها في شحن السلع أو المساحات المخصصة وتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات في التحرك داخل الدول.

* هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كُلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.